إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 383 /15
للنشر الفوري
17 أغسطس2015

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع المملكة العربية السعودية

في 29 يوليو 2015، اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة[1]مع المملكة العربية السعودية.

وقد ظلت المملكة العربية السعودية من أقوى الاقتصادات نموا في مجموعة العشرين. ونظرا لتصاعد أسعار النفط وزيادة إنتاجه، تمكنت المملكة من تحقيق فوائض كبيرة في المالية العامة والحساب الخارجي، وأدى ارتفاع إنفاقها الحكومي إلى قوة النشاط في القطاع الخاص. غير أن البيئة السائدة في سوق النفط العالمية شهدت تغيرا ملموسا على مدار العام الماضي مع هبوط أسعار النفط بنسبة 50% تقريبا.

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 2.8% هذا العام، ثم 2.4% في عام 2016 حين يبدأ الإنفاق الحكومي في التكيف مع الانخفاض السائد في أسعار النفط، على أن يبلغ 3% تقريبا على المدى المتوسط. وتُرجِّح التوقعات أن يظل التضخم في حدود منخفضة.

وقد بدأ هبوط أسعار النفط يُحْدِث انخفاضا كبيرا في إيرادات التصدير والمالية العامة. ومن المتوقع أن تسجل مالية الحكومة المركزية عجزا قدره 19.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وأن يظل العجز مرتفعا على المدى المتوسط رغم انخفاضه المتوقع في عام 2016 وما بعده مع انتهاء الإنفاق على البنود غير المتكررة واستكمال المشروعات الاستثمارية الكبرى. ومع ذلك، يُلاحَظ أن مستوى الدين الحكومي بالغ الانخفاض حيث سجل 1.6% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2014. وكان فائض الحساب الجاري قد تراجع إلى 10.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014، ومن المتوقع أن يسجل عجزا محدودا في عام 2015 على أن يعود إلى تحقيق فائض في الفترة 2016–2020. وقد تباطأت في الشهور الأخيرة حركة الودائع الداخلة إلى الجهاز المصرفي كما حدث انخفاض في معدل نمو الائتمان الخاص. ومع ذلك، فإن الجهاز المصرفي قادر على تجاوز انخفاض أسعار النفط وتباطؤ النشاط العالمي.

وجاء انخفاض أسعار النفط ليضفي أهمية أكبر على الإصلاحات الهيكلية التي تحقق تحولاً في تركيز النمو من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ومع استمرار البطالة المرتفعة بين المواطنين والزيادة الكبيرة في عدد السكان ممن هم في سن العمل، تواصل

[1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

الحكومة التركيز على الإصلاحات التي تستهدف زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص وتنويع النشاط الاقتصادي بتقليل الاعتماد على النفط.

تقييم المجلس التنفيذي[2]

رحب المديرون التنفيذيون بقوة أداء الاقتصاد السعودي، مشيرين إلى أن الانخفاض الكبير في أسعار النفط من المرجح أن يؤثر على النمو في الفترة القادمة. ورأى المديرون أن المخاطر الأساسية المحيطة بآفاق الاقتصاد هي عدم اليقين بشأن أسعار النفط في المستقبل واحتمال تصاعد التوترات على المستوى الإقليمي. وفي هذا السياق، أثنوا على المملكة لالتزامها بتعزيز الاستقرار في سوق النفط العالمية وتقديم الدعم المالي للبلدان النامية في المنطقة.

وذكر المديرون أن الهبوط الحاد في الإيرادات النفطية واستمرار نمو النفقات يمكن أن يسفرا عن عجز شديد في المالية العامة هذا العام وعلى المدى المتوسط، مما يقلص الاحتياطيات الوقائية التي بُنيت على مدار العقد الماضي. وعلى هذه الخلفية، شددوا على الحاجة إلى إجراء تصحيح تدريجي ولكنه كبير في أوضاع المالية العامة على مدار عدة سنوات، باستخدام مزيج من التدابير على جانبي الإيرادات والنفقات. وينبغي أن تتضمن هذه التدابير إجراء إصلاحات شاملة في أسعار الطاقة، وإحكام السيطرة على فاتورة الأجور في القطاع العام، ورفع كفاءة استثمارات القطاع العام، وتوسيع نطاق الإيرادات غير النفطية بوسائل تتضمن استحداث ضريبة على القيمة المضافة وضريبة على الأراضي. واتفق المديرون على أن إصدار سندات دين لتمويل جانب من العجز يعتبر إجراء ملائما من شأنه المساعدة في تشجيع تطور الأسواق الرأسمالية الخاصة.

واتفق المديرون على أن تقوية إطار المالية العامة من شأنه دعم عملية الضبط المالي. وينبغي وضع الميزانية السنوية في إطار متوسط الأجل يحدد بوضوح نوايا الحكومة على صعيد السياسات، ويغطي كل أولويات الإنفاق الواردة في خطة التنمية الوطنية، ويحقق الفصل بين النفقات والإيرادات النفطية المتقلبة على المدى القصير مع ضمان تعديل الإنفاق تبعا للاتجاهات السعرية طويلة الأجل. ورحب المديرون بخطة الحكومة الرامية إلى إقامة وحدة للمالية العامة الكلية ونشر بيانات المالية العامة في صيغة مطابقة لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001.

واتفق المديرون على قوة النظام المصرفي بما يسمح بتجاوز انخفاض أسعار النفط وتراجع النمو، وأيدوا الجهود المتواصلة لتعزيز التنظيم والرقابة في القطاع المالي. ورأى المديرون أنه من المفيد إرساء إطار رسمي لسياسات السلامة الاحترازية الكلية لضمان التنسيق بين أهم الأجهزة المعنية والبناء على أدوات السلامة الاحترازية الكلية المستخدمة حاليا بصورة مضادة للاتجاهات الدورية.

---

[2] في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm.

واتفق المديرون على أن ربط سعر العملة بالدولار الأمريكي لا يزال نظاما ملائما للصرف. ومن ثم أكدوا الحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة لدعم هذا النظام على المدى الطويل ورأوا من المفيد إخضاعه لمراجعات دورية بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لتقييم أثر إصلاحات سوق العمل والإصلاحات الهيكلية الأخرى.

وأيد المديرون السياسات الجارية لزيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد. ورحبوا بالجهود المبذولة لتعزيز مناخ الأعمال، وتطوير البنية التحتية، والاستثمار في التعليم والتدريب، وزيادة فرص العمل المتاحة للنساء. غير أنهم أكدوا أن تحقيق أهداف الحكومة يتطلب تعديل الحوافز المتاحة للشركات والعمالة بما يشجع إنتاج السلع التجارية بدلا من السلع غير التجارية وتوظيف العمالة في القطاع الخاص بدلا من القطاع العام.

وأشار المديرون إلى استمرار تقدم المملكة نحو تحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية الأساسية وزيادة إتاحتها، ورحبوا بخطة الحكومة للاشتراك في "المعيار الخاص لنشر البيانات" (SDDS) في عام 2016.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2010–2015

	2010	2011	2012	2013	2014	توقعات 2015
الإنتاج والأسعار			(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)			
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	4.8	10.0	5.4	2.7	3.5	2.8
إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي	0.1–	12.2	5.1	1.6–	1.5	2.4
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي	9.0	8.1	5.5	6.4	5.0	3.1
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	527	670	734	744	746	644
مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)	3.8	3.7	2.9	3.5	2.7	2.0
متغيرات الموازنة والمتغيرات المالية			(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)			
إيرادات الحكومة المركزية	37.5	44.5	45.3	41.4	37.3	29.9
منها: إيرادات نفطية	33.9	41.2	41.6	37.1	32.6	24.2
نفقات الحكومة المركزية	34.0	33.4	33.3	35.6	40.8	49.5
رصيد المالية العامة (العجز –)	3.6	11.2	12.0	5.8	3.4–	19.5–
الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	54.8–	61.7–	60.4–	59.5–	64.0–	64.7–
النقود بمعناها الواسع (التغير السنوي %)	5.0	13.3	13.9	10.9	11.9	8.5
القطاع الخارجي			(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)			
الصادرات	251.1	364.7	388.4	376.0	343.3	236.2
منها: نفط ومنتجات مكررة	215.2	317.6	337.5	322.0	285.2	183.7
الواردات	97.4–	120.0–	141.8–	153.4–	155.5–	152.7–
الحساب الجاري	66.8	158.6	164.8	135.5	81.2	5.8–
الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	12.7	23.7	22.4	18.2	10.9	0.9–
صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	440.4	535.2	647.6	716.7	724.3	659.8
صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات)	26.7	29.8	33.8	34.1	36.3	32.4
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)[1]	0.2–	3.4–	3.1	3.1	9.2	4.3

المصادر: الحكومة السعودية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] أحدث بيانات 2015 تتعلق بنهاية شهر إبريل.